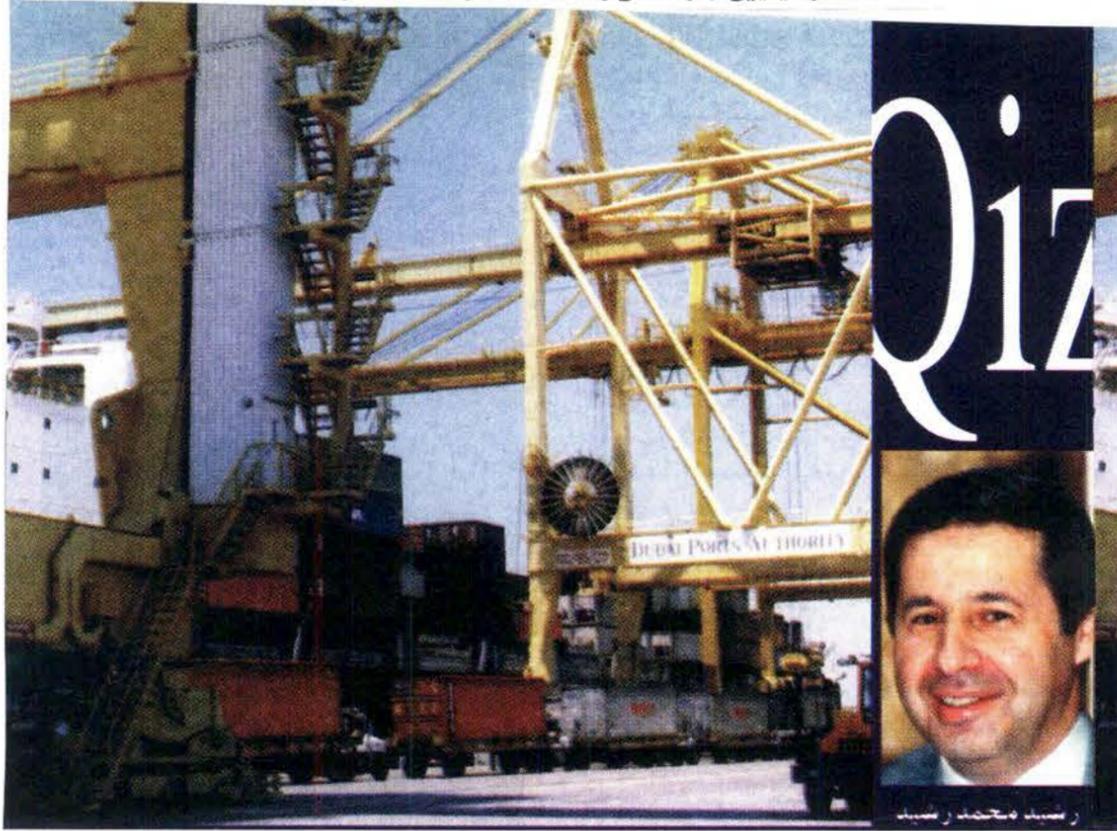


أكدها وزير التجارة

هل «الكويز» عصا سحرية لزيادة الصادرات؟

أكد المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة أن اتفاقية «الكويز» لست عصا سحرية لزيادة الصادرات وأن تفعيلها بالشكل المأمول لن يتم إلا بزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية، وأوضح أن الاتفاقية أفضل بديل عن نظام الحصص الذي سينتهي العمل به الشهر المقبل كما أنها خطوة أولى في طريق توقيع اتفاقية تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وهي لاتضع التزامات علي مصر ولا تعنى تملك الاسرائيليين جزءا من رأسمال الشركات المصرية.



مكون اسرائيلي في هذه السلع بحد أقصى ١١,٧٪.

وعن سبب تأخر توقيع مصر الاتفاق رغم عرضه عليها منذ حوال ثمانى سنوات أكد وزير التجارة الخارجية والصناعة أن عدم التوقيع كان يرجع الي عدم اقتناع المجتمع بها ولكن الوقت الحالي وبعد التغييرات والتحولت التي ستحدث بعد عام ٢٠٠٥ سواء بالغاء نظام الحصص والتحولت في منطقة جنوب شرق آسيا فان ذلك وكما قال وزير التجارة شجع مجتمع الاعمال في مصر علي الاقدام عليه خاصة وأن السوق الامريكى أكبر سوق استهلاكي في العالم يستحوذ علي نسبة ٤٠٪ من حجم التجارة

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الوزير الاسبوع الماضى عقب التوقيع علي اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المعروفة باسم «الكويز» بين كل مصر والولايات المتحدة واسرائيل.

ووصف المهندس رشيد أن ما تم توقيعه بانه ترتيبات تجارية وليست اتفاقية تجارية مشيرا الي أن الاخيرة تضع التزامات علي الطرفين في حين لايترتب علي الاولي أى التزامات بمعنى أن الاستفادة منها اختياري لمصر وللمصانع القائمة بالمناطق التي تم اختيارها وهي تعطى السلع والمنتجات المصرية ميزة الدخول للسوق الامريكى دون التقييد بكمية وبدون جمارك بشرط وجود

واحصاءات دقيقة عن حجم صادرات ١٦ منطقة الي الولايات المتحدة الامريكية خلال الثلاث سنوات الماضية وكان الجانب الامريكى مصر علي أن تطبق الترتيبات فى منطقتين صناعيتين إلا أن جهود المفاوضات المصرى تمكنت من تطبيقها علي ٧ مناطق جغرافية فى اطار ثلاث محافظات كبرى هى الاسكندرية والقاهرة الكبرى والسويس سيتم توسيعها خلال الاشهر المقبلة أو اضافة مناطق اخرى جديدة مشيرا الي أن الاردن بدأت بمنطقة واحدة امتدت حاليا الي ١٢ منطقة.

وحول التخوف من أن تكون هذه الترتيبات مثل غيرها من الاتفاقيات التجارية العديدة التى وقعتها مصر ولم تحقق ما تم الترويج له اوضح المهندس رشيد محمد رشيد أن توقيع الاتفاقية ليست فى حد ذاتها السبب الاساسي فى النجاح ولكنها تفتح الاسواق أمام السلع والمنتجات المصرية للسوق الافريقى اما القدرة علي زيادة الصادرات والنجاح فيعتمد علي زيادة القدرة التنافسية للسلع والمنتجات المصرية فهذه الترتيبات ليست عصا سحرية للدخول الي الاسواق وانها جزء من منظومة كاملة للتطور الاقتصادي لزيادة الصادرات المصرية وهذه المنظومة تشمل اتفاق شراكة مع أوروبا واتفاقية منطقة تجارة حرة عربية واتفاقية الكوميسا للدخول للسوق الافريقى بالاضافة الي عدد من الاتفاقيات مع روسيا والصين ونيجيريا يجرى التفاوض حاليا حولها وجميعها تهدف الي زيادة الاستثمارات وفرص العمل ورفع مستوى المعيشة والتنوع فى توقيع الاتفاقيات التجارية يصب فى صالح الاقتصاد المصرى فالكوز لا تعنى عدم التصدير الي الاسواق الاخرى.

العالمية بالاضافة الي أن تجربة الاردن فى المناطق الصناعية المؤهلة وما أحدثته من زيادة فى الصادرات والعمالة والاستثمارات شجعت ايضا علي اتخاذ هذه الخطوة.

وحول السبب فى وجود مكون اسرائيلى أوضح

الوزير خلال المؤتمر الذى تابعه - **علي**

شيخون - أن الكوز تحقق عددا من الاهداف لكل من مصر واسرائيل فبالنسبة لمصر فإنها تستغل اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين اسرائيل وأمريكا لدخول السوق الامريكى دون قيود كمية وبدون جمارك وهى بديل عن نظام الحصص الذى سينتهى العمل به يناير المقبل أما بالنسبة لاسرائيل فستعمل ايضا علي زيادة صادراتها للسوق الافريقى والاستفادة بما تتميز به السلع المصرية عن السلع الاسرائيلية فى انخفاض تكاليف الانتاج خاصة العمالة. كما أن الكوز تأتى فى اطار مبادرة الرئيس الامريكى السابق كلينتون والتي تبيع لدول الشرق الاوسط الاستفادة من اتفاق التجارة الحرة الامريكى الاسرائيلى بشرط وجود نسبة مكون اسرائيلى وقد توصلت الترتيبات الي أن تكون بحد اقصى ١,٧٪ كما أن بنود الترتيبات تتحدث عن اسلوب تحديد شهادات المنشأ وعمليات المراجعة من قبل الجانب الامريكى وأن هذه البنود لا تفرض دخول خبراء اسرائيليين بالمصانع المصرية ولا تعنى تملك الاسرائيليين أى جزء فى رأسمال الشركات المصرية وأن الحكومة المصرية اتخذت جميع الاحتياطات السياسية والامنية اللازمة.

وحول كيفية اختيار المناطق اوضح المهندس رشيد محمد رشيد أن الاختيار تم طبقا لبيانات